وينوي توجيه الموارد المالية التي كانت مخصّصة لذلك الى مناطق أخرى في داخل اسرائيل، هي الاولى بذلك. وهذه المناطق الاخرى، «الاولى بذلك»، هي، على وجه التحديد، الجليل والنقب، حيث لا تزال تعيش هناك اعداد كبيرة من الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨، لا يزالون يشكّلون أكثرية، او اقلية كبيرة في بعض تلك الاقاليم، خصوصاً في الجليل. ولقد كان همّ حكومات اسرائيل المختلفة، عمالية كانت أم ليكودية، السعي الى زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين في تلك المناطق وتفتيت التجمّعات العربية الكبيرة، على طريق تنفيذ مخططات التهويد، وانْ لم تحظ، دائماً، بنجاح باهر في هذا المضمار. وخلال حكم الليكود، بحقبته الاخيرة، خفّت وتيرة تنفيذ مخططات التهويد هذه، اثر توجيه النشاط، في هذا المجال، الى الارض المحتلة العام ١٩٦٧. اما الآن، فان العمل ينوي تغيير سلّم الاولويات والعودة الى «الشغل» في فلسطينيي ١٩٤٨. وبلغة أخرى، بينما يفضّل الليكود السعي الى استيعاب الارض المحتلة العام ١٩٦٧، يرى العمل انه من الافضل التركيز على تلك التي احتلت في العام ١٩٤٨. فالمنطلقات مختلفة، ولكن العنصرية واحدة.

غير ان التغيير الاكبر في السياسة الاسرائيلية، مع عودة العمل الى الحكم، واستناداً الى تصريحات زعمائه انفسهم، سيكون على صعيد الموقف من الفلسطينيين خاصة، وعملية السلام في المنطقة عامة. والفروق بين موقفي كل من الليكود والعمل، في هذا الصدد، واضحة للغاية. فاسحق رابين، مثلاً، أعلن قبل الانتخابات الاخيرة وخلالها وبعدها انه، لو كان الامر متعلّقاً به، لتمّ اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الارض المحتلة خلال أقل من سنة. كذلك أبدى «اعتراضه» على وتيرة المفاوضات البطيئة مع الفلسطينيين، التي اتخذت طابع جلسات متباعدة تعقد واحدة منها مرة كل بضعة أشهر، وطالب بمفاوضات كثيفة ومتسارعة. بل انه أعلن، ولعلّ هذا هو الاكثر اهمية، وهو بيت القصيد، انه ينبغي تغيير سلّم الاولويات في مفاوضات السلام الجارية في المنطقة، بحيث يتمّ التركيز على القضية الفلسطينية اولاً، من خلال محاولة الوصول الى اتفاق مع الفلسطينيين في الارض المحتلة، وبعد ذلك يمكن ان تتمّ المفاوضات مع الدول العربية الاخرى. ولتسهيل الامور، يوضح رابين انه يحبّذ التركيز على مسألة الحكم الذاتي، من دون التزام بالحل النهائي، لا من قبل اسرائيل ولا من قبل الآخرين. واذا كان هذا هو موقف رابين، فان بعض المرشّحين للتحالف معه، في الحكومة، خصوصاً حزب ميرتس، وكذلك عدد من نواب حزبه، العمل، يذهبون الى أبعد من ذلك؛ اذ يطالبون، مثلاً، بايقاف الاستيطان تماماً («تيبيسه»، أي جعله يابساً، على حدّ تعبيرهم) من جهة، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي الشتات الفلسطيني في مفاوضات السلام من جهة أخرى؛ ومنهم من «يُتهم» بأنه لا يعارض قيام سيادة فلسطينية على جزء من «ارض ـ اسرائيل». ويبدو ان لهذه «التهم» ما يبررها؛ اذ يطالب بعض المرشحين للمشاركة في الحكومة العمالية بحقه في التصويت الى جانب حق تقرير المصير للفلسطينيين واقامة دولة فلسطينية، اذا ما طرحت هذه المواضيع يوماً للنقاش والتصويت عليها.

ومن الواضح، بالطبع، ان مثل هذه الطروحات لا تعني ان السياسة الاسرائيلية ستغيّر جلدها بين ليلة وضحاها؛ اذ ان هناك، أيضاً، قوى أخرى لها نفوذها تعارض مثل هذه الاتجاهات بشدّة. والارجح ان لعبة شدّ الحبل بين القوى الصهيونية المختلفة ستؤدي، في نهاية الامر، الى انتهاج سياسة اسرائيلية وسطية، تحاول التوفيق بين الاتجاهات المختلفة. ولكن بالرغم من ذلك، تعتبر مثل هذه الطروحات بالمفاهيم الصهيونية ـ قلنا: المفاهيم الصهيونية ـ «ثورة» كبرى. ويتضح مدى هذه «الثورة» جلياً للعيان عند مقارنتها، ليس فقط بمواقف الليكود، بل مع السياسة الصهيونية،